عطف تفسيري للكتاب اذلم يخبر عنها بالقرآن ولعله اراد بامتزلهما
اذ علم بالاستقراء ان اسماءه تعالى تدل على تعظيم او تنزيه او ما يرجع اليهما والفواتح
ليست كذلك وقد روى عن الخلفاء الاربعة وعن غيرهم من الصحابة ما يقرب منه روى عن ابي بكر
الصديق رضي الله تعالى عنه انه قال في كل كتاب سر وسر الله تعالى في القرآن اوائل السور وعن عمر
وعثمان وابن مسعود انهم قالوا الحروف المقطعة من المكتوم الذي لا يفسر وعن علي
في كل كتاب صفوة وصفوة هذا الكتاب حروف الهجاء ولما كان هذا مخالفا للمذهب
اليه الشافعية من تاويل المتشابهات اوله وصرفه عن ظاهره فقال ولعلهم ارادوا انها
اسرار بين الله تعالى ورسوله ورموز لم يقصد بها افهام غيره اي غير الرسول عليه
السلام ولما كان هذا محتاجا الى القرينة بينها بقوله اذ يبعد الخطاب بما لا يفيد
فلا وجه لحمل كلامهم على ما يفضي الى المعقول بالبعيد وقد يجاب عنه بان فائدة الخطاب
بالمتشابه ابتلاء الراسخين بمنعهم عن التفكر والوصول الى مطلوبهم من العلم
كما ان ابتلاء الجهال بالحمل على تحصيله والامعان في طلبه لان ابتلاء كل فرقة انما يكون
بما هو خلاف هواها وعكس متمناها ثم لما فرغ عن بيان ان هذه الفواتح اسماء
وانها من قبيل المعربات وان سكونها لعدم العوامل وبيان وجوه وقوعها
فواتح من المقبول والمزيف والمسكوت عنه اراد الآن ان يذكر حكمها
في الاعراب واورد ست احتمالات ثلاثا على تقدير اسميتها وثلاثا على تقدير
ابقائها على معانيها مع ان الوجوه المذكورة احد عشر لانه ادرج وجوها خمسة
منها في جعلها اصواتا منزلة منزلة حروف التنبيه كما سيظهر ان شاء الله تعالى
حيث قال فان جعلتها اسماء الله تعالى او القرآن او السور اي حملتها على واحد
منها او اولتها به كان لها حظ من الاعراب اما الرفع على الابتداء او الخبر فان
ما ياتي بعدها ان صلح لهما يحمل على واحد منهما كقوله تعالى الم الله لا اله الا هو
وقوله تعالى الم ذلك الكتاب وقوله تعالى طس تلك آيات القرآن وكتاب مبين
والا قدر الخبر او المبتدأ او النصب رفع عطفا على الرفع بتقدير فعل
القسم على طريق الله لافعلن بالنصب فان تقديره اقسم بالله لافعلن
حذف الباء وانتصب المقسم به بالفعل المضمر لان مدلول الباء متعلق

للفعل

للفعل فاذا حذفت بقي متعلق الفعل خاليا عن المعارض له فيجب نصبه بدليل قولك
كلمت زيدا وكلمت لزيد واستغفرت من الذنب واستغفرت الذنب
وذلك مطرد في كلامهم الا انهم لم يحذفوها الا مع حذف الفعل فلا يقولون
حلفت الله ولا اقسمت الله بل يقولون الله لافعلن فان قيل لا وجه
لهذا الاحتمال اذ قد وقع القرآن والقلم بعد بعض هذه الفواتح محلوفا
بهما ومجرورين مع وحدة القسم عليه فلا وجه للعطف لمخالفة الثاني الاول
في الاعراب ولا لان يكون الواو للقسم لما ذكر الخليل وسيبويه ان القسمين
اما ان يشتركا في المقسم عليه الواحد او لا فعلى الاول يجب واو العطف
وعلى الثاني يجب تعدد المقسم عليه قلنا خالفهما بعض النحاة كما
نقله ابن الحاجب ولعل المص تبعهم ولو سلم فالمفهوم من كلامهما على ما
نقل في الكشاف الاستكراه لا الامتناع حتى قال المحققون من شراحه
انما لم يمتنع لجواز ان يفهم المقصود بشواهد القرائن على ان العبارة ليست
نصا في عموم الفواتح او غيره عطف على فعل القسم اي او بتقدير فعل
غير فعل القسم كما ذكرا والجر عطف على النصب والرفع على اضمار حرف
القسم نحو الله لافعلن بالجر لم يذكر المثال تنبيها على قلة الاستعمال و
لم يقل على اضمار الباء كما في الكشاف لان تخصيصه الباء محتاج الى الاعتذار
باصالتها في القسم وكثرة استعمالها فيه والفرق بين الاضمار والحذف ان
الاثر يظهر في الاول دون الثاني لما ذكر حكم الفواتح على الاجمال اراد
ان يذكرها بنوع تفصيل فقال ويتاتى الاعراب لفظا والحكاية وهي
ان يجيء بالقول بعد نقله على استبقاء صورته الاولى كقولك دعني
من تمرتان وبدات بالحمد لله وقرات سورة انزلناها الى غير ذلك
فيما اي في فواتح كانت مفردة نحو ق ونون وص فان كلا منها يجري
فيه وجوه الاعراب او موازنة لمفرد كحم فانها كهابيل ففيها ايضا يجري
تلك الوجوه ويتاتى الحكاية ليس الا اي ليس الا تي شيئا الا الحكاية فيما
عدا ذلك اي فيما لم تكن مفردة ولا موازنة لها نحو الم وكهيعص مثلا

Copyright © King Saud University